

لها أكبر قدر من عقود التنقيب

تقرير: شركات أميركية تسيطر على الصناعة النفطية في العراق

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

أكد تقرير صحفي أن الشركات الأميركية تسيطر على الصناعة النفطية في العراق بشكل غير مباشر من خلال تعاملها مع الشركات المتعاقدة مع الحكومة.

وذكرت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية أن الحكومة عندما قدمت مناقصات لإعادة بناء وتوسيع قطاع الصناعة النفطية في البلاد قبل عامين، حققت شركة لوك اويل الروسية فوزاً جيو سياسياً تاريخياً بفوزها بجزء كبير من المناقصات.

وقالت الصحيفة: أنه بسبب فوز شركة أميركية واحدة وهي اكسون موبائل بمناقصة بناء حقل واحد من أصل ١١ حقلًا عرضتها الحكومة العراقية فقد بدا بأن قليلاً من الفوائد البروتية ستدفق إلى البلد الذي احتل مركز القيادة في الحرب على العراق وهو الولايات المتحدة.

وأشارت الصحيفة: أن محصلة المناقصات ساعدت في نزع فتيل الانتقاد في العالم العربي بأن الولايات المتحدة غزت العراق من أجل نفطه.

ونقلت الصحيفة عن الناطق باسم الحكومة علي الديباغ قوله لا أحد، حتى الولايات المتحدة، يمكن أن يسرق النفط.

كما نقلت عن مسؤولين أميركيين قولهم إن الخبراء الأميركيين الذين قدموا النسخة لوزارة النفط العراقية بشأن أساليب إعادة وزيادة إنتاج البترول في البلاد، قاموا بذلك من دون السعي لأية أفضليات للشركات الأميركية.

وكشفت عن أن لوك اويل وكثيراً من شركات النفط الدولية التي فازت في المناقصات تتعاقد حالياً وبشكل غالب مع ٤ شركات خدمات نفط أميركية رائدة عالمياً في مجاله، هي هاليبورتون، وبيكر هافز، وودرفولد انترناشيونال، وسكلامبرغ. وفازت هذه الشركات الأميركية الأربع بأكثر قدر من العقود الفرعية للتفتيش عن النفط، وبناء الآبار، وتجديد المعدات القديمة.

وقال المحلل في شركة البحث والاستشارات وود ماكزوي، الكس مانتون إن العراق يشكل فرصة هائلة للمتعاقدين، وتوقع بأن يذهب نصف الـ ١٥٠ مليار دولار التي يتوقع

بأن تستثمرها شركات دولية في حقول النفط العراقية على مدى العقد المقبل، إلى الشركات المتعاقدة الفرعية المسؤولة عن التنقيب، وأغلبها إلى الشركات الأميركية الأربعة المذكورة.

وقال الأستاذ في دراسات السلام والأمن العالمي في جامعة هامبشاير الأميركية إن شركات خدمات النفط الأميركية هي بشكل عام مسيطرة في الشرق الأوسط وعالمياً بسبب تقنية تنقيبها المتطورة، وبالتالي

من غير المفاجئ بأن تتال المراتب الأولى في العراق مهما كانت الظواهر الدبلوماسية. إلى ذلك أعلنت وزارة النفط أنها ستوقع عقداً نهائياً مع شركة نيل لتطوير حقول الغاز مؤكدة أنها كلفت كادرا قانونياً

للوصول لصيغة نهائية للعقد مع الشركة خلال شهر حزيران الجاري. وكانت شركة نيل قد طالبت وزارة النفط بتوقيع العقد النهائي بعد أن تم إبرام العقد الأولي في عام ٢٠٠٨.

وقال المستشار الحكومي فاضل محمد جواد وكالة كردستان للأنباء (أكانيوز): إن وزارة النفط لم ترسل صيغة العقد الجديد مع شركة نيل إلى الأمانة العامة بعد أن رفضت صيغة العقد القديم بين

وزارة النفط و شركة نيل بسبب المشاكل القانونية والتي تتطلب إجراء تعديلات واسعة وإرسالها للأمانة العامة لمجلس الوزراء .

وأضاف: أن الحكومة أوعزت لوزارة النفط عدم إبرام العقد في الصيغة الحالية مالم يتم حل بعض المشاكل القانونية والتي قد تضر في السياسة النفطية للعراق .

وتابع جواد: أن الأمانة العامة لمجلس رئاسة الوزراء بانتظار النسخة المعدلة من العقد مع شركة نيل بهدف دراستها وتسريع توقيع العقد .

ويقول العراق إن ٦٠٪ من النفط الخام يصدر للأسواق الآسيوية العالمية التي يفضلها على الأميركية التي تفرض عليه تحمل أموال نظام النقل "الترايغيت" .

وتعتزم البلاد زيادة صادراتها خلال السنوات الست المقبلة إلى ١٢ مليون برميل يوميا بعد الحصول على موافقة منظمة النفط العالمية "أوبك" .

وكانت وزارة النفط قد أعلنت شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي أن مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ ٥٠٥ مليار برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ ٦٦ حقلاً نفطياً، فيما يبلغ الاحتياطي القابل للاستخراج نحو ١٤٣ مليار برميل نفط .

وعلى صعيد متصل قال عضو لجنة الطاقة والنفط في مجلس النواب بايزيد حسن لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء): من الضروري إعادة إحياء قانون شركة النفط الوطنية من جديد لما يشكله من أهمية في استخراج النفط وتسويقه.

وإن هذا القانون توقف في فترة الثمانينات لذلك نحن نسعى لإعادته، والذي تتكون أقسامه من شركة النفط الجنوبي والشمالي ونيسان والوسط.

ودعا بايزيد إلى التسريع بتسريع هذا القانون بعد المناقشات مع خبراء مختصين بهذا الجانب، لافتاً إلى أن هذا القانون يحتاج إلى توافقات سياسية لتتبره داخل البرلمان.

وبين حسن: هناك ثلاثة قوانين تساعد على رفع مستوى القطاع النفطي وهي (قانون النفط والغاز الجديد، وشركة النفط الوطنية، وقانون تقاسم عائدات النفط وهذا القانون هو الذي ينظم عملية توزيع القطاع النفطي.

إعلان

تعلم وزارة التربية / المديرية العامة للتربية في محافظة بغداد الكرخ الثالثة /مكتب المدير العام / شعبة العقود عن إعلان المناقصة الخاصة بترميم أبنية تربية في قضاء الطارمية ضمن مشاريع الموازنة (الجارية فقرة صيانة مبانى) فعلى الراغبين بالاشتراك فيها من أصحاب الشركات والمكاتب الإنشائية من من الدرجة العاشرة والصادرة من وزارة التخطيط مراجعة المديرية العامة للتربية الواقعة في الكاظمية /شارع المحيط/ شعبة العقود/ ط ٢ لغرض شراء مستندات المناقصة لقاء مبلغ (٥٠٠٠٠٠٠) خمسةون ألف ديناراً غير قابل للرد وتقديم التأمينات الأولية بنسبة (١٪) من مبلغ العطاء بشكل صك مصدق أو خطاب ضمان نافذ لمدة (٩٠) تسعون يوماً بحيث تحفظ المستندات والمستمسكات الخاصة بالمناقصة على شكل عرض فني وآخر جاري داخل غلاف مغلق ومختوم يكتب عليه اسم ورقم المناقصة واسم الشركة الراغب بالاشتراك بشكل واضح وتوضع في صندوق العطاءات لدى سكرتارية لجنة الفتح في شعبة العقود وآخر موعد لتقديم العطاء في الساعة الحادية عشر صباحاً (ولا يقبل أي عذر بشأن التأخير) من يوم الاثنين المصادف ٢٠١١/٧/٤.

المستمسكات المطلوبة

- ١- شهادة تأسيس الشركة عند تقديم العطاء.
- ٢- هوية تصنيف المقاولين الإنشائية من الدرجة العاشرة والصادرة من وزارة التخطيط عند تقديم العطاء حتماً (الهوية الأصلية مع نسخة مصورة) يتم إعادتها بعد فتح العطاء.
- ٣- مستمسكات الثبوتية للمدير المفوض للشركة أو صاحب المكتب (هوية الأحوال المدنية، شهادة الجنسية . بطاقة السكن).
- ٤- قائمة بالأعمال الماثلة ويعتمد في ذلك على الكتب الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية التي تؤيد القيام بالأعمال الحالية أو المنجزة كل حسب حالته.
- ٥- كتاب براءة ذمة من الهيئة العامة للضرائب/ قسم الشركات نافذة.
- ٦- التأمينات الأولية بمبلغ (١٪) من مبلغ العطاء معنونة إلى وزارة التربية، المديرية العامة لتربية الكرخ/٣.
- ٧- الكفاءة المالية من خلال تقديم الحسابات الختامية لأخر سنة مصادقة حسب الأصول.
- ٨- الحسابات الختامية التي تظهر تحقق الأرباح للسنة الأخيرة موقعة من قبل محاسب قانوني ومصدق عليها من قبل نقابة المحاسبين والمدققين حتماً.
- ٩- حجم الالتزام المالي من خلال تقديم قائمة مفضلة بالأعمال التي يقوم بتنفيذها حالياً عند تقديم العطاء والجهة التي تقوم بالعمل حسابها خلال سنة.
- ١٠- تقديم ما يؤيد الكفاءة بالتنفيذ مع بيان مؤهلات الجهاز الفني.
- ١١- طريقة ومنهج تقدم العمل والتفاصيل ونوع المعدات ونوع التفاصيل التي سيستعملها المقاول في التنفيذ.
- ١٢- وصل الشراء (النسخة الأصلية).

الملاحظات

- ١- تكون الاسعار بالمداد رقماً وكتابة ويفرض العطاء إذا كان خلاف ذلك، وان تكون الكتابة واضحة وخالية من الحك والشطب وأي تصحيح يجب ان يقترن بتوقيع مقدم العطاء وختم الشركة.
- ٢- الدائرة غير ملزمة بقبول أوطاً العطاءات.
- ٣- يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.
- ٤- يحق للشركة طلب سلفة تشغيلية.
- ٥- سيعقد مؤتمر فني للإجابة على استفسارات الشركات أو المكتب يوم الاثنين المصادف ٢٠١١/٧/٢٧ الساعة العاشرة صباحاً في قاعة شهداء جسر الأئمة الكائنة في ديوان المديرية.
- ٦- تفتح العطاءات في يوم الغلق يوم الاثنين المصادف ٢٠١١/٧/٤ أو اليوم الذي يليه وبحضور من يرغب من المناقصين.
- ٧- مدة نفاذ العطاء المقدم (٦٠) يوماً تبدأ من تاريخ فتح العطاءات.
- ٨- للدائرة الحق في إلغاء المناقصة دون تعويض الشركة ولها الحق فقط في استعادة مبلغ وصل الشراء.
- ٩- تعتبر الشروط العامة لمقاولات أعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية بقسميها الأول والثاني والصادرة من وزارة التخطيط /الدائرة القانونية مكملة لمستندات المفاوضة.
- ١٠- المقاول هو المسؤول عن أوراق العطاء المقدم ولا يجوز لمقدم العطاء شطب أي بند من بنود المناقصة.
- ١١- يتم ختم كافة صفحات العطاء من قبل الشركة أو المكتب مع توقيع المدير المفوض.
- ١٢- يكون آخر موعد لشراء المناقصة لغاية نهاية الدوام الرسمي لليوم الذي يسبق يوم فتحها.
- ١٣- يرفض العطاء غير المستوفي لشروط المناقصة.

المدير العام

هيئة الاستثمار المصرية تدعو للاستثمار في العراق

□ بغداد/ وكالات

دعا رئيس الهيئة العامة للاستثمار المصرية أسامة صالح رجال الأعمال المصريين للاستفادة من فرص ومزايا قانون الاستثمار في العراق، لاسيما في مجالات البناء والتشييد والصناعة والسياحة.

ويبحث صالح مع سفير العراق لدى مصر زار الخير الله، سبل التعاون الاقتصادي والاستثماري المشترك في إطار تدعيم العلاقات بين مصر والعراق ونفعياً لمكرات التفاهم الموقعة بين البلدين في هذا الشأن. وتطرق الجانبان إلى طلب هيئة الاستثمار العراقية تدريب ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ عراقي من محافظات (البحيرة، بوميسان، وذي قار) خاصة فيما يتعلق بتجربة نظام الشباك الواحد وكيفية إعداد الفرص الاستثمارية والترويج لها على غرار تجربة التدريب السابقة لهيئة الاستثمار المصرية عام ٤٨٨/ من الكوادر.

من جانبه، أكد السفير العراقي على ضرورة زيادة الصادرات المصرية لبلادها استجابة للشركات العراقية الراغبة في تيسير سبل نقل البضائع والسلع المصرية إلى العراق، وبصفة خاصة في مجال الأثاث ومستلزمات البناء وكذلك إقامة معارض لهذه السلع في المحافظات العراقية المختلفة حتى تتاح الفرصة للاطلاع على جودة وتنوع المنتجات المصرية.

نائب: يجب الكشف عن إنفاق المئة يوم

□ بغداد/ إيبيأ

طالب النائب عالية نصيف الحكومة ببيان آلية صرف الوفرة النفطية (فرق سعر النفط) وبين الحسابات الختامية للفترة الماضية لعرضها على مجلس النواب .

وقالت نصيف بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبيأ): من حق أعضاء مجلس النواب باعتبارهم ممثلي الشعب الإطلاع على ما تم صرفه خلال فترة المئة يوم من الوفرة النفطية ومن الدور من الحسابات الختامية .

وأضافت نصيف: يجب أن تكون الشفافية سمة أساسية في التعاملات المالية لكافة الوزارات، ومن هنا فإن وزارة المالية يجب أن تكون على رأس قائمة الوزارات التي تقدم جداول تفصيلية عن آلية الصرف سواء خلال المئة يوم الماضية أو حتى بعد المئة يوم.

دعوة لتأسيس مجلس حماية المستهلك

□ بغداد/ وكالات

دعت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب السابق عامرة البدراوي إلى ضرورة تأسيس مجلس حماية المستهلك .

وقالت البدراوي لوكالة انباء كل العراق [أين]: إن على اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب متابعة وحث الحكومة على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأسيس مجلس حماية المستهلك الذي يحرص على تأسيسه بموجب قانون حماية

المستهلك. وأضافت البدراوي: لا بد من العمل على تفعيل هذا القانون المهم بتأسيس المجلس بمتابعة من اللجنة المعنية في مجلس النواب خدمة للمستهلكين وعلى الأقل ليجد المستهلك وسيلة للرجوع إليها في سوء الخدمات مثل الهواتف النقالة أو البضائع والمواد الغذائية المستوردة وغيرها . وكان مجلس النواب اقر في دورته البرلمانية السابقة قانون حماية المستهلك بعد مناقشات

رئيس البورصة: أحداث المنطقة تجذب الاستثمار إلى العراق

□ بغداد/ رويترز

بتحسين الخدمات الأساسية وتوفير الوظائف أكثر من المائة بتغيير النظام.

وهناك ٨٥ شركة مقيدة في سوق العراق للأوراق المالية التي بدأت العمل في ٢٠٠٤. وتعد السوق أحد مراكز الاستثمار الخاص خارج قطاع النفط في بلد تهيمن عليه الشركات الحكومية.

وقال عبد السلام انه يتوقع زيادة من ٤٠ الى ٥٠ بالمائة في عدد الأسهم المتداولة في العام الحالي بأكمله.

وأشار إلى أن الأجانب وخاصة الأمريكيين والأوروبيين والبنوك وقطاع الفئانق والقطاع الصناعي.

وقال عبد السلام أنه منذ يناير جرى تداول ٢١٠ مليارات سهم بقيمة ٣٢٦ مليون دولار. وبلغ حجم التداول ٢٥٥ مليار سهم في ٢٠١٠ بقيمة ٣٤٢ مليون دولار.

واضاف قائلاً "أحد أسباب ارتفاع المؤشر من آخر جلسة في العام الماضي حتى الآن هو الطلب من الأجانب ... انهم يشترون أربعة أضعاف ما يبيعون.

أحمد عبد السلام إن الاستثمار الأجنبي في البورصة قفز هذا العام لأن الانتقادات الشعبية ضد أنظمة في المنطقة جعلت العراق بديلاً استثمارياً أكثر جاذبية.

وأضاف عبد السلام: أن المستثمرين الأجانب سجلوا مشريات صافية في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي حيث اشترؤا أسهما بقيمة ٨٤ مليار دينار عراقي (٧٢ مليون دولار).

وتابع عبد السلام: أن المستثمرين الأجانب باعوا أسهما بقيمة عشرة ملايين دولار منذ يناير كانون الثاني بعدما اشترؤوا ما قيمته ٥٣ مليون دولار من الأسهم في ٢٠١٠. وقال عبد السلام بحسب رويترز: يحاول العراق الوقوف على قدميه مجدداً بعد عقود من الحروب والعزلة الاقتصادية ويحتاج إلى استثمارات في كل القطاعات تقريباً في ظل جهود الإعمار.

يذكر أن العراق شهد احتجاجات كغيره من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لكنها تحورت حول المطالبة

الإسكان: ١٨ مليون دينار لقروض النواحي والأقضية

□ بغداد / قيس عيدان

قال مدير صندوق الإسكان التابع لوزارة الإسكان والإعمار برهان الدين سلمان إن المبلغ المخصص من قبل الصندوق الخاص بالنواحي والأقضية لقروض الإسكان هو ١٨ مليون دينار عراقي تدفع وفق الآلية المتبعة حالياً في منح قروض الإسكان. وأشار سلمان إلى أن القانون الجديد المعدل والذي سيطرح إلى البرلمان سيعطي سقفا أكبر من خلال زيادة منح الإقراض وأن يكون الدفع على شكل دفعتين.